http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1366) السنة السادسة - الثلاثاء (11) تشرين الثاني 2008

هل تصبح الاتفاقية الامنية ضحية الوقت الضائع؟

النــواب العراقيون منقســمون بين توقيعها ابان ولاية بوش ام اوباما

بغداد/ جعفر الونان

بعد وصول التعديلات من الجانب المفاوض الامريكي للحكومة العراقية عقب الاعتراض بشأن عدة نقاط وصفها المتابعون " بالشكلية " كان اخرها استبدال اسمها من (صوفا) مختصر لكلمة وضع القوات الامريكية الى اتفاقية انسحاب القوات الاميركية من العراق والتي اخذت في الفترة الاخيرة حيزاً كبيراً من اهتمام المسؤولين العراقيين ، ومع تناقض التصريحات بشأن توقيعها او رفضها افادت مصادر مقربة من القرار الحكومي بأن الحكومة تتجه فعلا إلى توقيعها على الرغم من اعتراضات بعض الكتل النيابية ، خاصة بعد تسلم العراق الملاحظات الامريكية على التعديلات التي وضعتها الحكومة على مسودة الاتفاقية .

السؤال الذي يثار ، اذا كانت الحكومة تتجه الى توقيع الاتفاقية الامنية فمتى ستوقع.. اذ ان الايام الاخيرة لرئاسة بوش توشك على الانتهاء فيما لم يتسلم اوباما مقاليد المسؤولية في البيت الابيض ؟

يقول النائب وائل عبد اللطيف ان الاسبوع المقبل سيشهد حراكاً سياسياً وأن الايام المقبلة ستشهد توقيع الاتفاقية في اشارة منه الى ان توقيعها سيجري ابان ادارة الرئيس الجمهوري جورج بوش المنتهية ولايته .

واشار عبد اللطيف الى ان مسالة التوقيع شأن الجهاز التنفيذي وأن دور البرلمان ياتي بعد التوقيع على الاتفاقية وله الحق برفضها او بالتصديق عليها .

واستغرب عبد اللطيف من عرض الاتفاقية على دول الجوار قائلا " ان الاتفاقية الامنية شأن عراقي داخلي لايحق لاي دولة الاطلاع عليها ويفترض ان تكون مصالح العراق هي الاهم عند الجهات التنفيذية " .

وعن بنود الاتفاقية قال عبد اللطيف " انها انجاز كبير للفريق المفاوض العراقي " .

أما النائب محمود عثمان عن جبهة التحالف الكردستاني فقد قال لـ(المدى) : ان الوقت كاف لابرام الاتفاقية في عهد جورج بوش أن لم يعرضها البرلمان الى استفتاء شعبي كما تطالب بعض الكتل النيابية .

واشار عثمان إلى أن البرلمان بعيد عن اجواء التفاوض .

فيما قال النائب عن الائتلاف العراقي عبد الكريم العنزي " أن الاتفاقية ستأخذ وقتا طويلا في مجلس النواب ولا نتوقع ان تحسم هذه الاتفاقية بسرعة " .

وراى النائب ظافر العاني عن جبهة التوافق ان اللجوء لتمديد عمل القوات الامريكية في الوقت الحاضر لحين دراسة الاتفاقية بشكل مستفيض هو افضل حل ممكن داعيا الى عقد جولات جديدة من المفاوضات .

وتابع العاني اذا لم تعدل الاتفاقية بالشكل المطلوب فمن الصعب توقيعها بالوقت الحاضر مع ادارة بوش .

فيما يؤكد النائب باسم شريف عن كتلة الفضيلة أن توقيع الاتفاقية في ظل ولاية بوش امرا صعب كونها بحاجة الى دراسة مستفيضة من قبل البرلمان .

ويرى النائب عن الجبهة العربية للحوار الوطني محمد تميم "أنه لايزال موضوع الاتفاقية غير محسوم بسبب عدم وجود تعديلات جوهرية تشجع الكتل على توقيعها" في حين يقول النائب خالد شواني عن التحالف الكردستاني إن " قرار المصادقة على الإتفاقية الأمنية أو رفضها يحتاج إلى فترة زمنية طويلة لأسباب تتعلق بالإجراءات القانونية التي سيمر بها القرار" .

وأضاف " أن صلاحيات البرلمان تتحدد في الرفض أو المصادقة على الاتفاقية دون أن يتدخل في مسألة تعديلها، كون إقرار الاتفاقيات الدولية هي من صلاحيات الحكومة وفق المادة ٦١ من الدستور" لافتا إلى أن " التصديق على الإتفاقية يتطلب التصويت بأغلبية ثلثي أعضاء البرلمان " .

واستبعد النائب فوزي اكرم ترزي عن الكتلة الصدرية أن يوقع العراق الاتفاقية الامنية في ظل ولاية الرئيس المنتهية ولايته جورج بوش كون الاخير لم يكسب ثقة السياسيين العراقيين والمجتمع العراقي على حد تعبير ترزي .

اما النائب عن الحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى فيرى : أن عملية التكهن في مسألة توقيع الاتفاقية امر صعب وهي تعتمد على الدور الذي ستلعبه القوى البرلمانية .

يأتي هذا في وقت دعا فيه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في بيان صدر عن مكتبه قبل يومين إلى ضرورة عرض الاتفاقية الى الاستفتاء الشعبي وهو امر اذا ما نفذ سيتسبب بتعطيل توقيع الاتفاقية حتى ولاية الرئيس الديمقراطي المنتخب باراك اوباما .

وجاء في بيان الهاشمي " أنه من حق المواطن على السياسي أن يشرح له مضامين وأبعاد الاتفاقية والاهم من ذلك أن يشرح البدائل الموجودة في حال رفض الاتفاقية " .

واضاف "ان هذه مسالة خطرة ينبغي تنوير الرأي العام بها " محذرا من التركيز على الجانب الأمني والدفاعي وتجاهل الحديث عن مصير ثروات البلد التي تتطرق اليها الاتفاقية.

وذكر الهاشمي بحسب البيان أن "تلك المسالة وردت باستحياء في الاتفاقية وليس فيها التزام قاطع من جانب الولايات المتحدة".

فيما اشار بيان للمجلس الاعلى الاسلامي امس الاول "إلى ضرورة أن يتم التعامل مع محاور الأتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية على اساس الحفاظ على سيادة العراق ومصالح شعبه العليا، والرغبة الاكيدة في ان يتحمل العراقيون كامل المسؤولية في بلدهم بسيادة كاملة على كل شؤونهم " .

وأضاف البيان أن ذلك يحتاج الى الكثير من الوقت .

وكان السفير رايان كروكر قد اشار الى ضرورة توقيع الاتفاقية في ولاية بوش وقال في مقر السفارة الاميركية في بغداد "خطوات الاتفاقية الامنية ستمضي قدما الى الامام باشراف الادارة الحالية" مشددا على ضرورة " اتمام الاتفاقية قبل انتهاء تفويض الامم المتحدة".

من جهته استبعد وزير الخارجية هوشيار زيباري في تصريحات صحفية له أن يتم التوقيع على الإتفاقية الأمنية مرجحاً عدم توقيعها بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية قبل نهاية العام الحالي، بسبب الاختلاف في آراء الكتل السياسية العراقية بشانها. وقال زيباري : " أرى أنه من الصعوبة أن يتم التصويت على الإتفاقية قبل نهاية موعد بقاء القوات الأمريكية في العراق في ٣١ من كانون الأول المقبل" بموجب قرار من مجلس الامن

لكن وزير الخارجية ما يزال يرى ان "فرصة توقيع الاتفاقية الثنائية في عهد الرئيس الامريكي بوش التي تستمر الى الـ٢٠ من شهر كانون الاول المقبل قائمة " .

واضاف " ان الطرفين قد توصلاً الى أتفاق بخصوص الكثير من النقاط المشتركة " .

وتابع زيباري " نريد ان ننتهي من هذه الاتفاقية مع الادارة الحالية مضيفا نأمل ان تنجز قبل الموعد المحدد لها " .

ويوكد وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في حديث متلفز له اول امس الاحد فور وصل التعديلات الاخيرة الى الحكومة العراقية إلى أن الوقت يمر وعلينا ان نستمر في السير قدما لكي لا يداهمنا الوقت " .

ويلفت غيتس هنا الى ان ثمة خيارين فقط إما اتفاق على وضع القوات الاميركية واما تجديد تفويض الأمم المتحدة، وقال " نحن لا نملك اليوم ضمانة بالحصول على ما نريد عبر التوجه إلى الأمم المتحدة" .

ويبدو ان الاتفاقية الامنية تدخل ضمن استراتيجية امريكية بعيدة المدى غير متعلقة برئيس يحكم اربع سنوات او رئيس يحكم دورتين انتخابيتين كونها تتعلق بالأمن القومي لاميركا كما يرى المحلل السياسي احمد الاسدي مدير المركز العراقي للدراسات الدولية الذي اشار في حديثه للمدى انه لا يمكن حتى للرئيس القادم ان يرفض الاتفاقية او ينتهج سياسة غير السياسة التي انتهجها الرئيس بوش حول الاتفاقية .

ويختم ان الاتفاقية رسمتها مؤسسات عديدة من ضمنها مؤسسة الامن القومي ومؤسسة الكونغرس والبيت الابيض وغيرها وهي جميعها مرتبطة مع بعضها ولا تتاثر بتغيرب ادارة اميركية .

وقت ضائع؟

المدى

لا تبدو واضحة الطريقة التي تفكر بها الطبقة السياسية للتعامل مع الفترة الانتقالية الأمريكية الراهنة.

الواضح ان تفكيرا لا يبدو مستقرا يتطلع إلى الفترة التالية، وهي ولاية الرئيس المنتخب باراك اوباما التي ستعقب هذه الفترة الانتقالية.

التفكير بالعمل مع اوباما هو الآخر لم يأخذ ،في ما يبدو، حتى الآن سياقا مؤسساتيا عراقيا،بمعنى التفكير انطلاقا من مواقع مؤسسات الدولة العراقية،وإنما من مواقع خاصة،شخصية أو حزبية أو أية صفة فرعية أخرى غير صفات الدولة.

هكذا يتكرس التردد والحيرة في أسلوب التعامل مع الاتفاقية.

وهكذا يبدو التطلع قلقا،ينتظر أكثر مما يبادر.

ولعل انعدام وجود جهات الاستشارة القائمة على أسس المعلومات والخبرات والبحث واحد من عوامل كثيرة تضع القرار السياسي في موضع اعتماد الارتجال وانتظار مبادرات الآخر وسيلة لتصريف العمل السياسي حتى في إطاره الإستراتيجي الخطير.

سيكون من الممكن لفترة انتقال الإدارة في الولايات المتحدة أن تمر بصمت وهدوء على الكثير من الدول ،بما فيها تلك التي تشتبك بعلاقات ايجابية أو سلبية مع أمريكا..لكن الوضع العراقي المحكوم بتداخلات معقدة مع الجانب الأمريكي لايسمح بالصمت(أو الحيرة)أكثر مما يجب.

كل الاحتمالات مفتوحة..وبضمنها أن تكون الإدارة الجديدة أكثر تشددا مع المطالب العراقية،مادام الديمقراطيون متخففين من الضغط النفسي والأخلاقي والسياسي الذي يفترض أن تكون عليه الإدارة الجمهورية المسؤولة عن ملف السنوات الخمس بكل كوارثها ومحدودية انجازاتها.في مقابل هذا تمتلك إدارة الرئيس بوش خيار اللعب بالوقت،لتترك الحبل على الغارب،ليحار به ساسة العراق والرئيس الأمريكي المنتخب .ولنتذكر العبث بالوقت الذي أضاعته خلافات ساستنا عام ٢٠٠٣ وافضى إلى الذهاب إلى الأمم المتحدة وتشريع الاحتلال.

الآن ينتظرنا ،مالم نصل إلى نتيجة واضحة بشأن الإتفاقية،ذهاب آخر إلى الأمم المتحدة بقصد الحصول على تمديد آخر لبقاء القوات.وهو ذهاب مختلف وفي ظروف مختلفة لن تكون بعيدة عن تحكم الصراع الدولي وحتى عن مناسبة انتقال إدارة البيت الأبيض.

لايمكن النظر إلى الفترة الانتقالية الأمريكية على أنها وقت ضائع..إنها الأسابيع التي نحيا فيها في المكان التاريخي الحرج.

نهى عن اثارة الفتنة وأخذ الثأر

السيستاني:امر الاتفاقية موكل الى السياسيين

النجف/ عامر العكاشي

اكد المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني ان اقرار اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق من عدمه من شأن المسؤولين السياسيين العراقيين مالم تمس السيادة العراقية.

جاء ذلك خلال لقائه الوفد المشارك في الملتقى الثاني لعلماء الدين المسلمين الذي اقيم يوم امس الاثنين في النجف المرجع الديني اية الله علي السيستاني بان قرار الموافقة على اتفاقية انسحاب القوات في محافظة النجف وقال تحت شعار (وحدة الامة الاسلامية هي سبيل للعز والنصر) . ونقل امام جمعة النجف صدر الدين القبانجي في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع عدد من علماء الدين عن السيستاني عقب لقاء الوفد قوله « ان اية الله السيستاني قال لنا اثناء زيارته حول الاتفاقية الامنية ساقول كلمتي عندما تتبلور الرؤية بشكل كامل لدى المواقع المسؤولة واي موقف يمس السيادة العراقية ولو بادنى مستوى سوف انهى عن ذالك واصدر رأيي بشكل صريح اما الان فالامر موكول الى المسؤلين عن هذه الاتفاقية « . وقال القبانجي « هذا هو الملتقى الثاني لعلماء المسلمين الذين رغبوا لقاء المرجعية الدينية العليا المتمثلة باية الله السيستاني وتأكيد وحدة علماء وللاستماع الى نصائح وتوجيهات سماحة السيد.وأضاف ان السيد السيستاني اكد انه لا يجوز لعلماء الدين – المساهمة بشطر كلمة تثير الفتنة لافتا الى ان السيد السيستاني نهى مرارا كل الشعب العراقي عن اي كلمة تثير الفتنة وعن اخذ حتى الثار وطالب مرارا ان يكون صوت خطب الجمعة وصوت المساجد صوتا يوحد العراق وقد رحب السيد السيستاني بعقد الملتقى الثاني لعلماء العراق واكد انه يجب ان يقبل بعضنا البعض الاخر لاننا كلنا مسلمون وان الاعداء يتربصون بنا لايقاع الفتنة بيننا « . من جانبه قال رئيس ديوان الوقف السني احمد عبد الغفور السامرائي « نحن لا نساوم على سيادة العراق ومصلحة العراق وان امر الاتفاقية يترك لاهل الاختصاص والخبرة اذا لم تخدش السيادة الوطنية والمهم من الاتفاقية هو مصلحة العراق تدور معه وجودا وعدما « . وبشأن لقائه بالسيد السيستاني قال « كان لقائنا بسماحة المرجع مفعما بالنصائح والارشادات وان السيد اكد على ان الكلمة امانة لذا على الخطيب ان يتكلم بما يوحد العراقيين ويجمعهم وذكر سماحته بان الاتحاد الاوربي قد استطاع رغم اختلافهم في توحيد بلدانهم وعملتهم ونحن المسلمون اولى بذالك « . واضاف السامرائي « نحن اليوم جئنا الى الملتقى الثاني العلماء العراق وانشاء الله سوف ترون زخما كبيرا من العماء من داخل وخارج العراق وسيكون كلامهم كلام الالفة والمحبة والوحدة ورفض اراقة الدماء». من ناحيته قال سفير منظمة المؤتمر الاسلامي في العراق الدكتور حامد التني « نحن اليوم في النجف للمشاركة في الملتقى الثاني لعلماء العراق وهي فرصة طيبة للقاء المرجع الديني السيد السيستاني وتعلمون ان المنظمة قد فتحت لها مكتب في بغداد التزاما منها بوثيقة مكة المكرمة عام ٢٠٠٦ التي وضعت اسس لكيفية وحدة المسلمين وكيفية تفعيلها وجعلها المنهاج الاساسي للتحرك لكافة الخطوط السياسية في العراق و نحن هنا لدعم وحدة الشعب العراقي وسيادة العراق ونؤكد ان المنظمة الاسلامية بكامل اعضائها البالغين ٥٧ عضو نريد وحدة العراق وسيادته وسلامة اراضية». وعن فتاوى الفتنة واباحة الدم العراقي اجاب التني « ان هكذا فتاوى واصوات تعتبر نشازا وان كافة العلماء هم الى جانب وأد الفتنة وتطويقها وقد اجمعوا على مبادئ اسلامية اصيلة وبالتالي نعتبر دعاوى الفتنه نشازا والمنظمة ملتزمة بدعم ما تم انجازه بوثيقة مكة المكرمة لكي نخطو خطوات متقدمة من اجل وحدة العراق وسيادته «. واعلن سفير منظمة المؤتمر الاسلامي بان الزيارة المؤجلة لامين عام المنظمة للعراق قد تم تحديد موعد لها وهو الشهر المقبل حيث سيزور العراق برفقة وفد كبير من علماء المسلمين من مختلف دول العالم.

طالبات واطفال بين الضحايا في سوق الكسرة

اعنف تفجير ارهابي يهز العاصمة في ظل فرض القانون

بغداد/ المدى

لم يكن صباح بغداد يوم الاثنين آمناً حيث تسببت تفجيرات دامية بمصرع ما لايقل عن ثمانية وعشرين شخصا واصابة نحو ثمانية وستين آخرين.

وقال مصدر امني في الشرطة العراقية للمدى ان سيارة ملغمة انفجرت صباح اليوم في سوق الكسرة الشعبي شمالي العاصمة اعقبه قيام انتحاري بتفجير حزام ناسف كان يرتديه بعد ان تجمع المارة حول مكان الحادث .

لكن اللواء قاسم عطا المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد ابلغ المدى ان الانفجار نجم عن قيام انتحاري بتفجير نفسه داخل مطعم شعبي في سوق الكسرة اعقبه انفجار عبوتين ناسفتين.

وعلى اختلاف الروايتين بشان طبيعة التفجيرات التي هزت سوق الكسرة فان الحصيلة التي افادت بها مصادر امنية وطبية للمدى بلغت مصرع ٢٨ شخصا واصابة ٦٨ آخرين.

وفي الوقت الذي اغلقت فيه الشرطة العراقية مكان الحادث سارعت سيارات الاسعاف الى اخلاء الضحايا الى مستشفى مدينة الطب غير البعيد.

واضاف ان « الضحايا تم اخلاؤهم الى ستة مستشفيات في بغداد ومعظمهم الى مستشفيي مدينة الطب والنعمان».

وذكر شهود عيان ان الانفجار تزامن مع مرور حافلة تقل تلاميذ مدرسة متوسطة للبنات.

واكد مصدر عسكري عراقي وجود ثلاث نساء وثلاثة رجال شرطة وخمسة اطفال بين القتلى.

واصيب كذلك خمس نساء وعشرة اطفال وستة من عناصر الشرطة واربعة جنود بجروح ، وفقا للمصدر.

ويعد الشارع الرئيسي في الكسرة حيث تنتشر مطاعم شعبية ومقاه ومحال تجارية ، عادة ما يكون مكتظا عند الصباح ويشهد وجوداً لعناصر الشرطة والجيش لتناول وجبة الافطار هناك.

واشار الى ان الانفجار الاول وقع قرابة الساعة الثامنة صباحا وبعد نحو ثلاث دقائق وقع الانفجار الثاني.

وبعد الانفجار، انتشر الاهالي للبحث عن ذويهم في موقع الانفجار الذي تسبب بوقوع اضرار مادية بالغة في المحال التجارية وحافلة مدرسية ونحو خمس سيارات مدنية اخرى.

الى ذلك انفجرت عبوة ناسفة على طريق محمد القاسم السريع لدى مرور دورية امريكية سارع افرادها الى اغلاق الشارع ولم يتسن معرفة ما اذا اوقع الانفجار خسائر في الارواح بين صفوف الجيش الامريكي او الحق اضراراً في عجلات الدورية.

الى ذلك قال مصدر في شرطة محافظة ديالى إن اربعة من عناصر الصحوة قتلوا، الاثنين، واصيب ١٥ اخرون بعد اثر قيام انتحارية ترتدي حزاما ناسفا بتفجير نفسها على نقطة تفتيش تابعة للصحوة وسط بعقوبة، وأوضح المصدر لـ(أصوات العراق) أن "انتحارية ترتدي حزاما ناسفا قامت بتفجير نفسها على نقطة للصحوة في شارع الاطباء وسط بعقوبة ما ادى الى مقتل اربعة من عناصر الصحوة في حصيلة اولية، فيما لم يُعرف بعد عدد المصابين".

وتعيد هذه التفجيرات الاتهامات التي وجهتها لجنة الامن والدفاع النيابية للاجهزة الامنية بالتكاسل والخدر وهو امر نفته قيادة عمليات بغداد ، كما تاتي بعد ايام من قتل ابو غزوان الحيالي احد كبار قياديي تنظيم القاعدة والمسؤول عن اعداد السيارات المفخخة والعبوات الناسفة في العاصمة بغداد والمسؤول ايضا عن جماعة ارهابية تجند وتدرب الاطفال والنساء لتنفيذ عمليات انتحارية ضد القوات العراقية.

صحيفة: شكوك حول توقيت الانفتاح الدبلوماسي العربي على بغداد

بغداد/ أصوات العراق

قالت صحيفة ديلي ستار اللبنانية The Daily Star الناطقة بالانكليزية، الاثنين، إن بعض المعلقين السياسيين المصريين يشككون في توقيت قيام العواصم العربية بارسال سفراء الى بغداد بعد أكثر من خمس سنوات على اجتياح العراق، عازين ذلك الى ضغط من واشنطن.

ونقلت الصحيفة عن احمد ثابت، استاذ العلم السياسي في جامعة القاهرة قوله ان "الحكومات العربية ارادت اصلا انسحابا تاما للقوات الاجنبية من العراق ومناخاً امنياً مستقراً قبل ارسال سفراء"، واضاف "والان تبشر الاتفاقية الامنية المعلقة بتحويل الاحتلال العسكري الحالي الى احتلال مقر دستوريا".

وكثيرا ما حثت واشنطن منذ عام ٢٠٠٣ البلدان العربية على تطبيع العلاقات مع حكومة بغداد، فيما كانت هذه البلدان تمانع ارسال سفراء والبدء بعلاقات مع العراق، وفقا للصحيفة.

على هذا الاساس يرى معلقون سياسيون مصريون ان اندفاع دول عربية باتجاه اقامة سفارات لها في العراق يعزى بنحو رئيس الى الضغط الذي تمارسه واشنطن.

وتنقل الصحيفة عن عبد الحليم قنديل وهو محلل سياسي ورئيس تحرير الصحيفة الاسبوعية (صوت الامة) قوله ان "الاندفاع المفاجئ لارسال سفراء الى العراق ياتي كنتيجة للاملاءات الامريكية".وكان وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط زار بغداد في مطلع تشرين الاول الماضي يرافقه وزير الطاقة سامح فهمي بهدف تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وكانت تلك اول زيارة لوزير الخارجية المصري منذ التسعينيات.وصرح ابو الغيط في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع وزير الخارجية هوشيار زيباري آنذاك ان القاهرة تنوي اعادة كامل العلاقات الدبلوماسية مع العراق وارسال سفير لها في وقت قريب، لافتا الى ان بلده يخطط للبدء بتعاون اقتصادي "راسخ" مع العراق.

وفي الـ١٤ من تشرين الاول الماضي جدد ابو الغيط تأكيده هذا الامر، مبينا ان بناء سفارة مصرية جديدة على ضفاف دجلة يقترب من الانجاز.وشكك قنديل بالمزاعم الرسمية العربية في ان "الالتفات الدبلوماسي العربي الى بغداد يقصد الحفاظ على هوية العراق العربية"، قائلا "انا اخشى ان الاوان قد فات على هذا. فدستور ما بعد الاحتلال ينص على ان العراق بلد مسلم، وليس بلدا عربيا. كما يشير الى سنّة العراق. وليس العراق .بوصفهم جزءاً من العالم العربي". بل الاكثر من ذلك، كما يلاحظ قنديل، ان "جامعة الدول العربية افتتحت مكتبا يمثلها في بغداد، والملاحظ انها تفعل ذلك في البلدان غير العربية فقط". واضاف قنديل ان وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس "كانت تدفع باستمرار حلفاء واشنطن من العرب في المنطقة .كمصر والاردن ودول الخليج . الى اقامة سفارات في بغداد بهدف تحييد التاثير الايراني".ورأى قنديل ان ايران "على عكس الدول العربية، لديها وجود كبير في العراق، يتضمن حلفاء سياسيين وحركات دينية وجماعات مسلحة وتبادل تجاري ضخم وحدود مشتركة.

مهجــرون يناشــدون الحكومــة إيقــاف إجــراءات التخليــة التــي اتخــذت بحقهــم

بغداد/ سوا

تظاهر مهُجرون يسكنون في مجمع البتول، أحد المجمعات السكنية العائدة لوزارة المالية بمنطقة الكاظمية في بغداد، مطالبين بإيقاف إجراءات التخلية التي اتخذت بحقهم.

وتحدث أحد المتظاهرين « قائلا: «لدي ٦ اطفال واعيش بالعمل في الشارع ولا أملك لا مرتب تقاعدي ولا بيت ، الآن اذا ما عملت الحكومة على اخراجي من البيت البسيط الذي بنيته ماذا أعمل وأين أسكن، لا أستطيع أن أدفع بدل ايجار ، ألست أنا بمواطن عراقي؟ كل مسؤول سكن في بيت عائد للبعثيين واعضاء القيادة القطرية أو وزير ، ونحن البيوت التي بنيناها بالتعب ومن أموالنا الخاصة يريدون أخراجنا منها ،هل الدولة تلاحقنا على هذه «الصرائف»أين الدولة الرحومة ،نحن العراقيين أحق ببلدنا».

وقال متظاهر آخر «نحن أستغلينا قطع أرض فارغة وبنينا منازل صغيرة وسكنا فيها وهنا عوائل لا تملك شيئاً وهي عوائل فقيرة لا تملك حتى لقمة العيش واليوم الجميع أتوا من الكاظمية لهذه التظاهرة مشيا على الأقدام».

النساء المتظاهرات جهشن بالبكاء عند حديثهن عن صعوبة الأوضاع المعيشية لعوائلهن فضلا عن عدم التمكن من دفع بدلات إيجار المنازل التي يمكن أن تؤويهم.

وقالت إحدى المتظاهرات: «يريدون إخراجنا لـ»راديو سوا» : «٨٥٠ عائلة تعيش في المجمع، من أربع سنوات نسكن المجمع أي بعد سقوط النظام السابق وكل القاطنين من العوائل المهجرة من مدن أبو غريب والراشدية والحصوة».

المتظاهرون اتهموا القوات الأمنية في مدينة الكاظمية بتهديدهم وعوائلهم في حال عدم يريدون أن يتخلصوا من الشعب العراقي ليرموا بنا على الحدود ويقولوا نحن لا نريدكم».

وعن عدد العوائل التي تسكن هذا المجمع السكني قال المواطن عباس عبد الأمير لـ»راديو سوا» : «٨٥٠ عائلة تعيش في المجمع، من أربع سنوات نسكن المجمع أي بعد سقوط النظام السابق وكل القاطنين من العوائل المهجرة من مدن أبو غريب والراشدية والحصوة».

المتظاهرون اتهموا القوات الأمنية في مدينة الكاظمية بتهديدهم وعوائلهم في حال عدم إخلائهم المجمع، إذ قال أحد المتظاهرين: «اللواء المسؤول عن مدينة الكاظمية كل يوم يأتي للعوائل ويقول لهم لكم مهلة إلى صباح يوم غد إذا لم تخرجوا من المجمع سأقوم بتخريب البيوت على رؤوسكم أريد أن يسمعني رئيس الوزراء والبرلمانيون والمسؤولون، والمواطنون الموجودون من العوائل المعدومة ماليا وأكثر من ثلاثة الآف نسمة يقطنون المجمع، إذا الحكومة تقول أهدم البيوت على رؤوسكم ، طيب أين يذهب المواطن؟ أكيد سيقوم بالسرقة والتسليب ويلجأ الى مجاميع ارهابية».

مواطن آخر من المجمع يقول: «المسؤولون في شرطة الكاظمية واللواء عبد الكريم من الفرقة الثانية في الجيش العراقي قالوا اذا لم تخرجوا من المنطقة ليوم غد سنقوم بتهديم البيوت بالشفلات».

وأشار المتظاهرون إلى أن المدارس القريبة من المنطقة منعت أطفالهم من الالتحاق بالدراسة، إذ أوضح أحد المتظاهرين: «انا لدي ١١ طفلاً منهم ثمانية في المدارس وفي الآونة الأخيرة منعوا الأطفال من دخول المدرسة ولدي طفلة لم يقبلوا بتسجيلها في المدرسة.

متظاهر آخر أفاد: «عندي خمسة أطفال واليوم تم ارجاعهم وعدم ادخالهم المدرسة جميعهم، ومديرة المدرسة قالت لهم اليوم لا تأتوا بعد اليوم لأنكم غدا ستكونون خارج المنطقة ولا نقبلكم بعد الآن في المدرسة».

وتعود ملكية الارض التي تقطنها تلك العوائل إلى وزارة المالية بعد أن شغلت خلال فترة النظام السابق موقعا للمخازن التابعة لما يعرف بديوان رئاسة الجمهورية، وكانت الحكومة أصدرت خلال العام الحالي عددا من القرارات بإخلاء المباني والأراضي المملوكة للدولة من شاغليها.